الثورة الاحد 12ذو الحجة 1433 هـ - 28 اكتوبر 2012م العدد (17511)

الشتاء والعيد...والجمع بين عسرين

بعد فترة من الركود نفض تجار المستلزمات الشتوية في بلادنا الغبار عن سلعهم، ليسجلوا مبيعات وأرباحا عالية وغير متوقعة بسبب البرد القارس الذي اجتاح اليمن مبكرا هذا العام ، وأنعش الطلب على تلك المستلزمات.فقد رفع البرد الشديد الإقبال على شراء مستلزمات الشتاء، وزاد الطلب على الملابس الشتوية، وأشعل تجارة الحطب والفحم في الأرياف كما ارتفعت مبيعات وسائل التدفئة.وحركت موجة البرد التي تشهدها المدن اليمنية ، أسعار لوازم فصل الشتاء من أجهزة تدفئة وسخانات مياه وبطانيات إلى أعلى مستوياتها.أما في جانب الملابس، فقد توافد الكشيرون الى محلات بيع الملبوسات الشتوية لشراء احتياجاتهم، ونشطت المبيعات بعد الركود الذي لازمها في الفترة الأخيرة.

ساهمت برودة الطقس غير المعهودة والبكرة هذا العام في زيادة إقبال اليمنيين على شراء الملابس الشتوية ومن بينها الجاكتات والملابس الصوفية ، حيث تجد إقبالا من اليمنيين في مختلف الأعمار لتميزها في التدفئة ومواجهة برودة الجو. وتتفاوت أسعارها بحسب النوع والجودة، وتبدأ أسعار من ١٥٠٠ ريال وتصل إلى أكثر من ١٠٠٠٠ ريال حسب النوع والخامة ويقول سعيد الدبعي (تاجرملابس جاهزة) "إن البرد الشديد أنعش مبيعات الملابس، وزاد الطلب عليها بنسبة ٤٠ ٪ وأضاف:إن الطلب زاد على كل أنواع الملابس الشتوية، وسجلت الأسعار زيادة بلغت نحو ١٢% ، نتيجة لزيادة أسعار الشحن والتأمين وتراجع الدولار.. وأشار إلى أنه ببب موجة البرد الشديدة في اليمن نشطت مبيعات الملابس الشتوية،

وسائل تدفية

كما سجلت مبيعات السخانات والدفايات انتعاشا كبيرا.. وقال مسئول مبيعات الأجهزة المنزلية بإحدى الشركات- عبدالله -البروي إن الطلب ارتفع بعد إجازة عيد الفطر على أجهزة التدفئة بأكثر من ٥٠ ٪ بسبب انخفاض درجات الحرارة. وأضاف أن أسعار تلك الأجهزة ارتفعت بنسب تراوحت بين ١٠ و٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م، ليس بسبب زيادة الطلب، ولكن لأن أغلب الشركات العالمية رفعت أسعارها. كما ارتفع الطلب على البطانيات، التي سجلت أسعارها زيادة في مختلف أنواعها وأشكالها سواء المفردة أو المزدوجة أو الخاصة بالأطفال، المستوردة كوريا أم الصين وغيرها. وقال مدير المبيعات في أحد مراكز المستلزمات المنزلية عبدالله السميري إن الإقبال على البطانيات سجل ارتفاعا خلال الأسبوعين الماضيين فاق الـ٦٠٪ وتركز على البطانيات ذات الأوزان الثقيلة. وأضاف إن هناك زيادة في الأسعار تراوحت بين ١٥ و ٢٠٪، بسبب ارتفاع سعرها من الوكلاء. وأوضح أن المنتجات الصينية استحوذت على حصة مبيعات أكبر من غيرها لكون متوسط أسعارها في متناول جميع المتسوقين ولجودتها بينما كانت الأنواع النوع الأسباني المعروف بجودته وغلاء ثمنه الأقل طلبا.

إقبال

بدأت أسواق أمانة العاصمة تكتظ بالمتسوقين منذ بداية الشهر الجاري وكان الإقبال ملحوظا على محلات الملابس الشتوية بأنواعها الرجالية والنسائية، وأيضا محلات المستلزمات الأخرى من أحذية وملابس أطفال، وكذلك فالكماليات المختلفة هي الأخرى حركتها رائجة عند المتسوقين ، ويوضح عبدالله النميري أن دخله اليومي خلال فترة ما قبل دخول فصل الشتاء وتغير الجو قد تضاعف، خاصة وأن السوق قد مر بركود بعد فترة عيد الفطر الماضي، وعلل عبدالله هذا الغلاء بسبب ارتفاع الأسعار في مراكز بيع الجملة، أما بالنسبة لهم كمحلات بيع التجزئة يبيعون الأشياء بهامش ربح قد يكون مبسطا بالنسبة لسعر القطعة إذ لايتجاوز- في الغالب ٥٠٠ريال.

ويضيف إن برودة الجو هي الدافع الرئيس لهذا الإقبال المعهود بشكل دوري وسنوي مع دخول فصل الشتاء وبرودة الجو التي تشهدها المحافظات الشمالية جعلت الكثير من الأهالي يستعدون لمواجهة هذا الشتاء القارس بشراء الملابس الشتوية، والتي تكون في أغلبها مصنوعة من الصوف والقطن، ولم يخف النميري استياءه من الغلاء الفاحش الذي شهدته أسعار الملابس الشتوية ، مما أرهق كاهل رب الأسرة فلم تمض فترة على دخول وقت المدارس الذي يتطلب تسوقا خاصا، ، والآن جاء فصل الشتاء والأجواء الباردة التي أثقلت مصاريفها كاهل ذوي الدخل المحدود.

وفي جولة لـ "الثورة الاقتصادي" في سوق التحرير وسط العاصمة، أوضح باعة أن أسعار وسائل التدفئة الكهربائية أرتفعت أسعارها منذ بداية الشهر الجاري إلى نسب تجاوزت الـ ٢٠ ٪المائة، إضافة إلى أن هذا الارتفاع طال بعض صناعات المفارش الشتوية و البطانيات زنة الخمسة كيلو، والتي ارتفع سعرها من ١٧ألف ريال للواحدة إلى ١٠ألاف ريال، خلافا للأسعار التي كانت تباع بها في الفترة الماضية. وتجاوز سعر الدفاية الكهربائية العادية من ١٥ألف ريال إلى ٢٠ألف ريال، - بحسب متعاملين وباعة - تعود إلى بلدان صناعتها وشهدت محالّ بيع الأدوات الكهربائية العاصمة صنعاء حركة إقبال كثيفة على شراء المدافئ التي تعمل على الطاقة الكهربائية من جميع الأحجام، وقد ازداد الطلب على هذه السلع مع موجة البرد . القارس التي اجتاحت البلاد مؤخرا

طقس بارد وأعباء حارة

الشتاء يقبل ونحن نستقبل موسم الهم والمصاريف، يأتينا الشتاء بارداً بطقسه ولكنه شديد الحرارة بأعبائه هذا ما يقوله االاخ(رشاد محمد) أب لأربعة أولاد يبدأ همه مع حلول شهر أيلول حيث مصاريف العائلة الكبيرة تبدأ فيه معلنة قدوم المدارس والشتاء فاضطر إلى تهيئة احتياجاتهم من خلال توفير المال عن طريق السلف ويقول المهندس صابر البركاني : ..هذا العام مصاريفنا مضاعفة حيث نحاول سد طلبات المدارس لأولادنا وتوفير الملابس الشتوية غالية الثمن التي أصبحت خياآ لا مفر منه .

ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٩,٣٪

■ ،،خاص/الثورة

سجلت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠١١م حيث وصلت إلى ٨٩,٣٪ مقابل ٨٤,٥٪ في عام ٢٠١٠م

وكانت دراسة قد أشارت إلى أن معدل النمو السنوي المتوسط للاستهلاك النهائي الكلي بلغ ٢٠٪،وبالتالي نجد عدم تجاوزه للاستثمار الإجمالي ٧,٢٪، وهو ما ترتبت عليه زيادة درجة الاقتصاد على العالم الخارجي، وتوجيه جزء هام من موارد المجتمع نحو استهلاك نهائي غير ضروري، مما ساهم في زيادة الاستيراد.

وكان التقرير الاقتصادي قد أشار إلى أن قيمة الاستهلاك النهائي الكلي ارتفع من ٤٠٣٦,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٦٢٢,١ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو مستوى متوسط بلغ ١٨,٧٪ وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٨,٥٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٩٢,٦٪ عام ٢٠٠٩م ويسهم الاستهلاك النهائي الكلي بحوالي ٨٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م.

ويرجع نمو الاستهلاك النهائي الكلي خلال الفترة إلى ارتفاع كل من الاستهلاك النهائي الخاص و الاستهلاك النهائي العام، حيث ارتفع حجم الاستهلاك النهائي الخاص من ٣٢٧٩ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٤٧٦٩,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩ محققاً معدل نمو سنوياً متوسطاً بلغ ١٩,٨٪ وبنسبة ٦٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط ذات الفترة . وفيما يتعلق بالاستهلاك النهائي العام ارتفعت قيمته من ٧٥٧,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧ إلى ٨٥٢,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م ليحقق معدل نمو سنوياً بلغ ١٣,٩٪ ، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٤٪ خلال ذات الفترة.

ومن العوامل التي أدت إلى زيادة الاستهلاك الخاص خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بحسب التقرير الزيادة الطبيعية في عدد السكان وانخفاض معدل التضخم جراء الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار عدد كبير من السلع والخدمات المستوردة.

أما زيادة الاستهلاك النهائي العام فيعزا إلى زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الجاري . ونتيجة لزيادة الاستهلاك النهائي الكلي فقد انخفض الادخار المحلي إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩ مقارنة مع ١١٠٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م محققاً معدل نمو سنوياً سالباً بلغ ١٤,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وذلك نتيجة تراجع الادخار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الادخار الخاص بمعدل سنوي١٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الادخار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧ إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة .

اليمنيون ينفقون ١٠ مليارات ريال على عسب العيد

■ ،،خاص/ الثورة

قدر اقتصاديون إنفاق اليمنيين خلال يوم العيد بنحو ١٠ مليارات ريال تنفق كعسب للارحام وصدقات للمساكين والفقراء .

وأوضحوا أن هذا الإنفاق يسهم في التخفيف من وطأة الحياة المعيشية لبعض الأسر ويدخل الفرحة إلى قلوب الأرحام والأطفال وخصوصاً الفقراء .

غير أنهم أشاروا إلى أن هذا الإنفاق أصبح يمثل عبئاً أعلى كثير من أرباب الأسر خصوصاً في ظل تراجع الدخول الناجم عن انخفاض الرواتب وارتفاع الأسعار الأمر الذي يضطر الكثير إلى الاستدانة لتغطية النفقات الحتمية ليوم العيد.

و" عسب العيد" هو عادة يمنية حميدة حيث يقوم اليمنيون القادرون بمنحقريباتهم مبالغ مالية خلال يوم العيد تسمى "عسب".

دعوات للالتزام بالشفافية عند اتخاذ القرار الاقتصادي و التنموي في البلاد

■ ،،دعت دراسة حديثة إلى ضرورة خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهظة بصورة عادلة.

وشددت على أهمية توافر الشفافية و المصداقية عند اتخاذ القرار الاقتصادي والتنموي في البلاد ، وكذلك لدى أجهزة الإعلام الرسمية والجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية وتوحيد مرجعية القرار الاقتصادي والتنموي بجعل المجلس الاقتصادي الأعلى المسئول الأول والمباشر عن رسم السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومواصلة تنفيذ السياسات والإجراءات والتي تحقق استدامة الاستقرار الاقتصادي في كافة الموازين الاقتصادية وتوسيع إجراءات التصحيحات الهيكلية كماً وكيفاً لتوفير بيئة مناسبة تساعد في تسريع النمو الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية .

رفع مستوى المعيشة

كما دعت إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للافراد من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي وإتباع إستراتيجية تسمح بحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص واستخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية وتتصف بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد أهدافاً اقتصادية وبعيدة المدى من ناحية أخرى لتحقيق أهداف كلية.

الاحتياطي

و أكدت على دراسة مدى إمكانية الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين إدارتها بصورة وتطوير آليات إصدار أذون الخزانة لتتحول إلى سندات الدين العام أو الصكوك الإسلامية ليتم تداولها في الجهاز المصرفي، إلى جانب العمل على تطوير السوق الثانوية للسندات فيما بين البنوك وتشجيع البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات تمويلية وصناديق متخصصة للتنمية القطاعية الصناعية والزراعية والسمكية وصندوق دعم الصادرات اليمنية، وكذلك المساهمة في تلك البرامج الائتمانية والتمويلية المتخصصة في منح القروض الصغيرة والأصغر لمشروعات الشباب وللأسر المنتجة والمرأة والفقراء وللأنشطة الريفية وللصناعات والحرف اليدوية والتقليدية و المشروعات متوسطة الأجل، مثل المساهمة في دعم أنشطة بنك الأمل، أو إنشاء وحدات للإقراض الصغير والأصغر في هذه البنوك والمصارف التجارية.

الحوكمة

وطالبت بتطبيق مبادئ الحوكمة والحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام والقطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمواصلة تنفيذ إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية.

وخلصت إلى أهمية تعزيز طاقات النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية مع إعطاء أولوية لتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة لزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير وتوسيع نطاق برامج المشروعات الصغيرة والأصغر في أماكن التركز السكاني الحضرية والريفية كنواة لتوسيع قدرات الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل مولدة للدخل وقابلة للاستدامة في القطاعات المختلفة وخاصة كثيفة العمالة وتوسيع جهود التخفيف من الفقر عبر شبكة الأمان الاجتماعي بما من شأنه التخفيف من معدلات الفقر وخلق فرص عمل وتحسين مستويات الدخول

,وتوجيه الإنفاق التنموي إلى القطاعات المرتبطة بالتخفيف من الفقر وخلق فرص عمل منتجه.